الأوضاع القطرية والدولية للأغذية والزراعة

الفقر والزراعة

باستثناء معظم أرجاء إفريقيا جنوب الصحراء، تتقدم البلدان النامية باتجاه تحقيق هدف الأمم المتحدة الرامي إلى خفض مستوى تفشي الفقر إلى نصف ما هو عليه، حتى عام ٢٠١٥. وسيكون لنمو الزراعة والأنشطة الريفية غير الزراعية، إلى جانب التحسينات التغذوية، دور أساسي في مواصلة النجاح. ويشكّل الوضع في إفريقيا جنوب الصحراء، الذي يزداد انزلاقاً في هاوية الفقر، مدعاةً للقلق العميق.

لا يعتبر نقص التغذية ظاهرةً من ظواهر الفقر فقط، ولكنه سبب من أسبابه كذلك. ولا يعني الفقر مجرد الافتقار إلى الدخل أو إلى الاستهلاك، بل يعني أيضاً حرماناً في مجالات الصحة، والتعليم، والتغذية، والأمان، والضمانات القانونية، والحقوق السياسية، ضمن جملة مجالات أخرى. ووجوه الفقر هذه مترابطة ومتضافرة على نحو وثيق في ما بينها.

خلال العقد الماضي، احتلّ الفقر وقضية عدم المساواة المرتبطة به مركز الصدارة في برنامج التنمية الدولية. وخلال مؤتمرات القمة المنعقدة منذ مطلع التسعينات، كان قادة العالم يعلنون التزامهم بالتخفيف من وطأة الفقر . وقد اعتمدوا سلسلةً واسعة من الأهداف المبتغاة، من خفض معدّل وفيات الرضع والأطفال، إلى إنشاء المدارس، والمساواة بين الجنسين، وخفض معدّل وفيات النساء أثناء الوضع، وتوفير الخدمات الطبية وتلك الخاصة بصحة الإنجاب ورعاية الحوامل، واعتماد استراتيجيات قطرية للتنمية المستدامة. وقد أجمل إعلان الأمم المتحدة بمناسبة بدء الألفية الجديدة، المعتمد في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، معظم هذه الأهداف، ومنها تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر الشديد إلى نصفها، وصولاً إلى عام ٢٠١٥.

وينبغي عدم اعتبار الأهداف الدولية، والمؤشرات المستعملة لتقدير التقدم في طريق تحقيقها، معايير بالغة الدقة لتحديد الأولويات وتوجيه السياسات، كما ينبغي عدم اعتبارها قياساتٍ دقيقة لهذا التقدم، إذ أن البيانات الضرورية لذلك غير جديرة بالاعتماد عليها، وقد تكون غير مستوفاة في كثير من البلدان الفقيرة، إضافة إلى أنها ليست قابلة بالضرورة لمقارنتها بمثيلاتها بين بلد وآخر. وفائدة هذه الأهداف تكمن في كونها تلفت الانتباه إلى استمرار وطأة الفقر، وتثير اهتمام الجماهير والسياسيين والمجتمع الإنمائي، وتجعلهم يدركون مدى إلحاح المشكلة. ويمكن للمؤشرات أن تكون أدواتٍ تقريبيةً لتقدير النجاحات المحرزة كذلك.

النجاحات العامة والآفاق المستقبلية

في مطلع القرن الحادي والعشرين، كان ١,١مليار نسمة يعانون من الفقر الشديد، يقل دخل الفرد منهم عن دولار أمريكي واحد في اليوم. وقد تحقّق تقدم ملموس، ولكنه غير منتظم، في مجال العمل على خفض النسبة إلى نصفها حتى عام ٢٠١٥. وقد انخفضت هذه النسبة من ٣٢ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٢٥ في المائة في ١٩٩٩. إلاّ أن النمو السكاني حال دون أن يكون لهذا الانخفاض الوقع المطلوب من منظور العدد الذي انخفض من ١٢٦٩ مليوناً إلى ١١٣٤ مليوناً.

بعض الأهداف التي تضمنها إعلان الأمم المتحدة بمناسبة الألفية الجديدة، بشأن مكافحة الفقر

ينبغي تحقيق هذه الأهداف حتى عام ٢٠١٥، واعتبار عام ١٩٩٠ عاماً مرجعياً:

- خفض نسبة السكان في العالم الذين يقلّ دخلهم عن دولار أمريكي واحد في اليوم، إلى النصف.
- خفض نسبة الجياع إلى النصف.
- خفض نسبة المحرومين من الحصول على مياه الشرب النقية إلى النصف.
- ضمان إمكانية إكمال مرحلة كاملة من التعليم الابتدائي لجميع أطفال العالم.
- ضمان المساواة للشبان والشابات في الوصول إلى جميع مراحل التعليم.
- خفض معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.
- خفض وفيات النساء أثناء الولادة بنسبة ٧٥ في المائة.
- وقف انتشار مرض الإيدز، والملاريا، وغيرهما من الأمراض الفتّاكة.

وقد تفاوتت النتيجة بين الأقاليم. ففي شرق آسيا، هبط الفقر هبوطاً شديداً خلال التسعينات. وفي جنوب آسيا، ظلّ مجموع عدد الفقراء ثابتاً تقريباً رغم انخفاض نسبتهم. أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فلا تزال نسبة الفقراء على حالها تقريباً في حين ارتفع عددهم ارتفاعاً حاداً.

وتوحي آخر إسقاطات البنك الدولي، بأن الهدف المتمثّل في خفض نسبة فقراء البلدان النامية إلى نصفها حتى عام ٢٠١٥، قابل للتحقيق. إلاّ أن النمو السكاني سيحول دون هبوط العدد المطلق للفقراء إلى أقل من ٣٠ في المائة. ويبدو الهدف المنشود غير قابل للتحقيق في إفريقيا جنوب الصحراء، إذ تشير الإسقاطات إلى انخفاضٍ طفيف فقط في نسبة الفقراء، وإلى ارتفاع متواصل في أعدادهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك الدولي يفترض في إسقاطاته، معدلات للنمو الاقتصادي أسرع ممّا كانت عليه في الماضي، ولكنه يشدّد على أنه في حال استمرار النمو بطيئاً كما كان في التسعينات، فسيظل عدد الذين يعيشون في فقرٍ مدقع قريباً من مستوياته الحالية خلال السنوات الخمس عشرة القادمة.

وبغية التخفيف من وطأة الفقر في العالم، لا بدّ من ارتفاع الدخل بوتيرة أسرع. كما أن الحدّ من ظاهرة اللامساواة أمر حاسم كذلك، خاصةً في البلدان التي تبلغ فيها مستوياتٍ عالية. وتشير بعض التقديرات إلى أن البلدان التي ترتفع فيها مستويات اللامساواة، تحتاج إلى ضعف معدّل النمو اللازم للبلدان ذات المستويات المنخفضة، لتتمكّن من تحقيق الأهداف المنشودة في مكافحة الفقر.

أسباب إيلاء الأولوية لتحسين التغذية

للأغذية والزراعة دور أساسي في أسباب الفقر وفي التخفيف من وطأته . ونقص التغذية وجه رئيسي من وجوه الفقر، وانتهاك مباشر لحقٍ من حقوق الإنسان معترف به عالمياً. وهو يعمّق وجوه الفقر الأخرى بفعل العوامل الهامة التالية:

- يزيد من قابلية الإصابة بالأمراض. ومن شأن استهلاك الأغذية وتمثّلها أن ينخفضا في فترات المرض، ممّا يؤدي إلى انحطاط تدريجي يتضافر فيه المرض والجوع.
- يؤدي نقص التغذية لدى الحوامل والمرضعات إلى وضع أطفال متدنّي الوزن عند الولادة، يبدؤون العيش معوّقين تغذوياً، الأمر الذي يضرّ بصحتهم مدى الحياة.
- يمكن لسوء التغذية أن يؤثر على تطور دماغ الطفل، وهو في رحم أمه، وعلى انتباهه المدرسي، الأمر الذي يجعله متخلفاً في الدراسة.
- عندما لا تكفي إمدادات الطاقة والبروتين لمتطلبات العمل، يمكن للكتلة العضلية أن تضمر وللإنتاجية أن تضعف. ومن شأن هذا أن يؤثر، بترافقه مع المرض، على مستوى الأجر والعائد. وقد بيّنت الدراسات أن زيادة واحد في المائة، في مؤشر الكتلة البدنية (قياس العلاقة بين الوزن والقامة)، مرتبطة بالفرق في الأجر بنسبة تتجاوز ٢ في المائة، خلال مرحلة من مراحل المؤشر على الأقل.
- يمكن للنقص في المغذيات الدقيقة أن يخفّض من القدرة على العمل كذلك. وتوحي دراسات استقصائية بأن فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، إنما يترافق بنقص إنتاجية العمل اليدوي المجهد بنسبة ١٧ في المائة.
- يعتبر الاستثمار والمخاطرة أمرين أساسيين للنمو الاقتصادي. وواضح أن الفقراء الذين تتهددهم المجاعة، يعجزون عن الاستثمار، لأنهم لا يستطيعون تحمل أي تدنٍ في الإنتاج أو العائدات.

- تبيّن كل هذه العوامل أن تفشي الجوع يمكنه إضعاف أداء الاقتصاد بكامله. وتقدّر الدراسات التي أعدّت في الهند، وباكستان، وبنغلاديش، وفيتنام، أن الخسائر في إنتاجية البالغين الناشئة عن تضافر التقزّم الولادي، وعوز اليود والحديد، تؤثر بشدة على نمو الدخل.

يشكّل نمو الدخل شرطاً أساسياً، ولكنه غير كافٍ لوحده، لمكافحة نقص التغذية. فلا يمكن الاستغناء، خدمةً لهذه الغاية، عن توافر الخدمات العامة، مثل تعليم الفتيات، والتثقيف التغذوي، وخدمات الصحة والشؤون الصحية العامة، ومياه الشرب النقية، والبنية الأساسية للنقل والاتصالات، وما إلى ذلك. وينبغي أن تكون عمليات التدخل في هذه المجالات، موجهةً بعناية لخدمة مصالح أكثر المجموعات عوزاً وحرماناً.

الزراعة هي مفتاح الحل

تأخذ الجماعات العاملة في مجال التنمية في الوقت الراهن، بمقاربة تكاد تكون واحدة، للتخفيف من وطأة الفقر، وتتمثّل في تنشيط النمو الاقتصادي الموجّه لخدمة مصالح الفقراء، وتمكينهم من الحصول على جميع الخدمات والعوامل الأخرى التي تؤدي إلى التخفيف من الفقر، وتضمن مستوىً مقبولاً للمعيشة، من تأمين الأسواق، والائتمان، والأصول المدرّة للدخل، والتعليم الأساسي، والخدمات والمرافق الصحية، والمياه النقية، والبنية الأساسية للنقل والاتصالات، وما إلى ذلك. ويعتبر الحصول على هذه الحقوق الأساسية هدفاً في حدّ ذاته، فضلاً عن كونه عاملاً منشطاً للنمو الاقتصادي.

لنمو القطاع الزراعي دور حاسم في التخفيف من وطأة الفقر. وتفيد تقديرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أن ٧٠ في المائة من فقراء العالم لا يزالون يعيشون في مناطق ريفية، بينهم أصحاب حيازات صغيرة، وفلاحون لا يملكون أرضاً زراعية، ورعاة تقليديون، وصيادو أسماك محترفون، ومجموعات مهمّشة مثل اللاجئين، والسكان الأصليين، والنساء اللواتي يضطلعن بإعالة أسرهن.

ويعمل كثيرون من فقراء الريف في الزراعة، بصفتهم أصحاب حيازات صغيرة، أو عمالاً زراعيين أو رعاةً. ويمكن العمل على تحسين دخل هؤلاء عبر تدابير تخدم مصلحة الفقراء، مثل ضمان العدالة في الحصول على الأراضي، والمياه، والأصول المعمِّرة والمدخلات الأخرى، وعلى خدماتٍ في مجال التعليم والصحة.

للتنمية الزراعية فوائد واسعة النطاق؛ فنمو دخل المزارعين والعمال الزراعيين من شأنه أن يزيد من الطلب على المنتجات الأساسية والخدمات غير الزراعية في المناطق الريفية، مثل الأدوات، والحدادة، والنجارة، والألبسة، والأغذية المجهزة المشتراة من الأكشاك المقامة على جوانب الطرق، إلى ما هنالك. ومن الصعب أحياناً الاتجار بهذه السلع وتوفير هذه الخدمات من مسافات بعيدة، ومن الأسهل إنتاجها وتوفيرها محلياً بالاعتماد على اليد العاملة المتوفّرة بأعداد كبيرة، بغية إيجاد فرصٍ للعمل والتخفيف من وطأة الفقر. وقد بيّنت عملياتٌ تقصٍ في أربعة بلدان إفريقية، أن نسبةً تتراوح بين ثلث وثلثي الزيادات في الدخل في المناطق الريفية، إنما تنفَق على مثل هذه السلع والخدمات المحلية.

يشكّل نمو الدخل شرطاً أساسياً للتخفيف من نقص التغذية. إلاّ أنه لا يمكن الاستغناء، خدمةً لهذه الغاية، عن تحسين الخدمات العامة مثل تعليم الفتيات، والتثقيف التغذوي، وتوفير مياه الشرب النقية، والخدمات الطبية، وتلك المتصلة بأمور الصحة العامة، لما لها من دورٍ حاسم كذلك.

يوفّر القطاع الريفي غير الزراعي، وسيلة سهلة نسبياً للفقراء، للإفلات من قبضة الفقر. ولا يتطلب إنشاء مشاريع ريفية غير زراعية سوى القليل من الرساميل أو من التخصّصات الجديدة. وتتيح هذه المشاريع فرص العمل، ودرّ المزيد من الدخل للفقراء. وتوفّر الأنشطة غير الزراعية ٤٤ في المائة من فرص العمل في آسيا، و٢٥ في المائة في أمريكا اللاتينية؛ كما أنها توفّر في ريف دولة الهند ٦٠ في المائة من دخل نسبةٍ قوامها ٢٠ في المائة من أكثر سكان الريف فقراً.

النجاح المحرز في التخفيف من وطأة الفقر . أعداد الفقراء من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

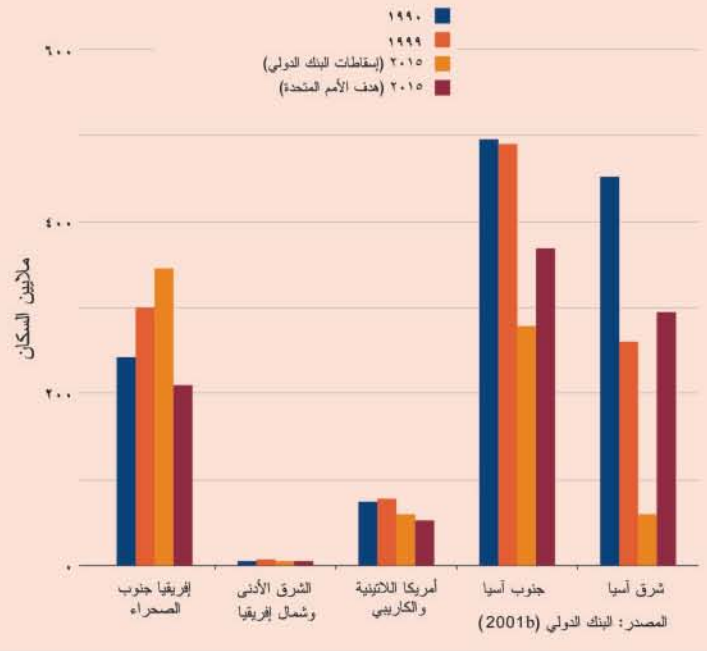

إلاّ أنــه لــيس فــي مستطاع القطاع الريفي غير الزراعــي التوسّــع بصورة انعزالية، إذ يتعيّــن أن تــنمو الــزراعة، أول الأمر، لترفع من الطلب على المنــتجات غــير الزراعية. ولا يمكن حدوث ارتفاع عــام فــي الدخــل المحلي، إلاّ عندما يستوعب نمو الأنشطة الزراعية وغير الزراعية معاً، القسمَ الأكبرَ من الأيدي العاملة الريفية المفتقرة إلى العمالة.

يمكــن لــنمو الزراعة والعمالة الريفية غير الزراعية، أن يؤثر تأثيراً واســع النطاق على التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية التي يعيش فيها ٧٠ في المائة من فقراء العالم.

فضلاً عن ذلك، قد لا يستطيع نمو الزراعة وحده، أن يؤدي دائماً إلى التخفيف من وطأة الفقر الريفي، إذ أنــه يمكــن فــي حال التفاوت الكبير بين مساحات الحــيازات أن يجعل الدخول الإضافية تصبّ بكاملها تقريــباً فــي جــيوب كبار المزارعين، أو المــلاّك المقيمين بعيداً عن حيازاتهم، ليدّخروها أو يستثمروها خارج المناطق الريفية في سلع حضرية أو مستوردة. فــي مثل هذه الحالات يكون أثر النمو الزراعي على التخفــيف مــن وطأة الفقر محدوداً، ويحتاج الأمر، عوضــاً عــنه، سياســات تحــدّ من اللامساواة في الحصــول علــى الأصــولً مــثل الأرض والمــياه والمدخلات.

ما هي السياسات الاقتصادية الوطنية القادرة على دفــع عجلــة النمو الزراعي في البلدان النامية ؟ لقد ســاد الاعــتقاد في الخمسينات والستينات، بأن النمو الصــناعي وحده قادر على ضمان النمو الاقتصادي. وقــد نعمَــت الصناعة بالحماية في النتيجة، في حين أثقــل كاهل الزراعة بالضرائب الباهظة، أو أدرجت فــي موضــعٍ متدنٍ في سلم الأولويات. وفي أواخر الســبعينات، ازداد التشــديد علــى الإصلاح الهيكلي الاقتصادي، وانعقد الأمل على الخصخصة، وتحرير الــتجارة الداخلــية والخارجــية، وخفض الضرائب، والتخفــيف مــن تدخل السلطات العامة، وصولاً إلى رفــع معدّل النمو الاقتصادي، والتخفيف من التحامل على الزراعة.

لقد جرى اعتماد هذه الإجراءات على نطاق واسع. إلاّ أنــه لا يــبدو أنها ساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلّــي، أو في نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعــي، ممّــا يحمــل علــى الاعتقاد بأن هذه الإجراءات التي لا غنى عنها، ليست كافية بحدّ ذاتها، وينبغي رفدها باستراتيجيات أخرى.

التجـــارة الدوليـــة والعولمـــة

تحريــر الــتجارة أمــر أساســي مــن أجل السلم والازدهار. ويمكن لتحرير التجارة، في البلدان النامية، وأقــل البلدان نمواً بشكل خاص، أن يشكّل مصدراً هاماً للــنقد الأجنبــي، وأن ينشّــط العملية الإنمائية بكاملها. والــواردات الغذائــية هي الآن مصدر هام للإمدادات، وسوف يتواصل إسهامها في الأمن الغذائي.

ارتفاع العجز التجاري الزراعي في البلدان النامية

تطــورت أنمــاط التــبادل التجاري بسرعة خلال العقود الأربعة الماضية في البلدان النامية:

- كــان نمــو الصادرات الزراعية متواضعاً، مقارنةً بصادرات منتجات الصناعة التحويلية، مما أدى إلى